المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-11-2005 العـــدد : 15542
الصفحـات : 10 المسلسل : 46

## ٩٨٪ من المستشفيات والمراكز الطبية في السعودية مملوكة من غير الأطباء

# توجه لإلغاء شرط حصر ملكية المشروعات الطبية على الأطباء

*وائل وهيب – الرياض*

توقعت الأوساط الطبية أن يتم خلال الأيام القليلة المقبلة الإعلان عن الغاء أو ادخال تعديلات جذرية مهمة على الفقرة الثالثة من المادة الثانية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة، والتي تشترط على ملاك المجمعات الطبية ومراكز جراحة اليوم الواحد أن يكونوا أطباء في التخصصات التي تعمل فيها تلك المجمعات والمراكز الطبية، وذلك بعد الالتماس الذي قدمه أخيراً أصحاب المستشفيات إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز لالغاء الفقرة المذكورة نظراً لأن ٩٨٪ من أصحاب المشروعات القائمة حالياً من غير الاطباء.

وأكد عبدالرحمن بن راشد الراشد رئيس مجلس الغرف التجارية الصناعية في خطابه المرسل إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز ان البدء بتطبيق الفقرة الثالثة من المادة الثانية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة سيؤدي إلى إغلاق الكثير من المجمعات والمراكز الطبية، وهذا فيه هدر لرؤوس الأموال الوطنية،

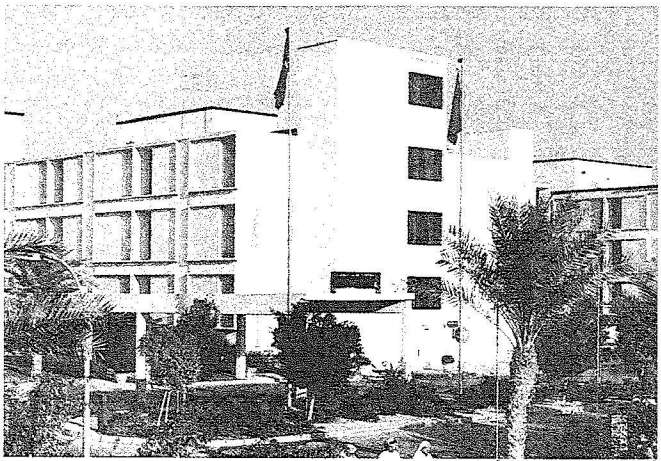

أحد المستشفيات المملوكة لغير أطباء

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 11-11-2005 العـــدد : 15542
الصفحـات : 10 المسلسل : 46

أو أنه قد يؤدي إلى لجوء البعض إلى بيع مشروعاتهم بأسعار بخسة، أو دفع مبالغ مالية مقابل مشاركات وهمية مع أطباء سعوديين.

وذكر الراشد ان المستثمرين من ملاك هذه المجمعات والمراكز الطبية من غير الأطباء، والتي تمثل نسبتهم ٩٨٪ ، يطالبون بضرورة الغاء هذا الشرط لاستقطاب رؤوس الأموال الكبيرة لاقامة صروح طبية مع اشتراط تعيين مدير طبي بدون تحديد جنسيته لعدم توفر العدد الكافي من الأطباء السعوديين في الوقت الحالي نظراً لأن الالتزام المهني لا يخضع لجنسية محددة.

وأبلغ مصدر مسؤول في وزارة الصحة (المدينة) أن خادم الحرمين الشريفين حريص كل الحرص على دعم مسيرة القطاع الخاص وازالة كل المعوقات الموجودة أمامه لذلك فان اجماع رجال الأعمال المستثمرين في المشروعات الطبية على ضرورة الغاء الفقرة المذكورة من نظام المؤسسات الصحية الخاصة سيواجه بالتأكيد استجابة كريمة من القيادة العليا حماية للقطاع الخاص من أية خسائر مادية متوقعة.

عبدالرحمن الراشد

وأضاف الراشد أن مجلس الغرف التجارية قد لجأ مسبقاً إلى وزارة الصحة قبل التوجه إلى المقام السامي الا ان وزير الصحة الدكتور حمد المانع وزير الصحة أفادنا أن الوزارة ليس من صلاحياتها إجراء أي تعديل أو استثناء أو تجاوز عن مواد النظام بعد اعتماده من قبل المقام السامي كما انها شكلت لجنة برئاسة وكيل الوزارة المساعد للطب العلاجي لدراسة كافة الاستفسارات والملاحظات التي تصل للوزارة حول النظام ولائحته التنفيذية والاجابة عليها حتى يتم استيعابها من قبل مديريات الشؤون الصحية ومؤسسات القطاع الخاص الصحية.